الصناعات الزراعية *

مما لاشك فيه أن الصناعات الزراعية فى بلد زراعى كالإقليم المصرى جديرة بأن تلقى كل عناية ورعاية ، لارتباطها بشتى نواحى الإنتاج الزراعى بشطريه النباتى والحيوانى ، وتنظيم التسويق ، واستهلاك المنتجات الزراعية .

ويمكن تقسيم الصناعات الزراعية الغذائية القائمة فى مصر على ضوء البيان الإحصائى للواردات من الأغذية المحفوظة فى الخمس سنوات الأخيرة إلى الأقسام التالية :

أولا : صناعات قائمة أساسا على التصدير : مثل الجبرى المجمد ، والبصل المجفف ، وزيت الثوم والخضر المجففة ، وترى الوزارة اتباع الآتى بشأنها :

١ — أن يكون إنتاجها متمشيا مع احتياجات الأسواق الخارجية ومواعيد التصدير المناسبة مع استكمال أوجه الإشراف على صناعتها وتنفيذ المواصفات الخاصة بإنتاجها .

٢ — التوسع فى صيد الجبرى وتجميده ، نظرا لزيادة الإقبال على استهلاكه وارتفاع أسعاره .

ثانيا : صناعات قائمة على الاستيراد : مثل التين ، والزبيب ، والمشمش المجفف ، والبلح ، والفلفل ، والزيتون ، وتستورد منها مصر ما يقرب من ٣ ملايين جنيه ، وترى الوزارة التوسع فى زراعة هذه الأصناف فى المساحات اللازمة لتغطية احتياجات البلاد ، ومنع استيرادها من الخارج . وقد سبقت الإشارة إلى المساحات اللازمة لكل محصول فى برنامج تنويع المحصولات الزراعية .

كما ترى الوزارة إنشاء معصرة لزيت الزيتون بمنطقة كوم أوشيم طاقتها الإنتاجية ٥٠٠ طن من الزيت سنوياً .

(*) من البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة .

ثالثا : صناعات يعادل إنتاجها المحلى الاستهلاك أو يزيد عليه قليلا ، مثل السكر ، والحلاوة الطحينية ، والجلوكوز ، والنشا ، والمكرونة ، والصلصة ومنتجاتها ، والخضر المحفوظة ، والبيرة ، والنبيذ ، وترى الوزارة بشأنها :

١ — الاستمرار على سياسة التوسع فى صناعة السكر لمواجهة الزيادة فى عدد السكان ، والتوسع فى إقامة الصناعات الغذائية التى يعتبر السكر هو المادة الأساسية بها .

٢ — ونظراً إلى أن الحلاوة الطحينية تعتبر غذاء شعبياً هاماً فإن الحال يقتضى اتباع الخطوات التالية لخفض سعرها وتكاليف إنتاجها :

(ا) إمداد المصانع بحاجتها من السكر وخفض سعره وزيادة نسبة الجلوكوز المصرح باستعماله ، إذ أنه مادة غذائية غير ضارة .

(ب) توجيه المصانع إلى استعمال الجلسريدات الأحادية بدلا من عرق الحلاوة الذى يستورد من الخارج ، إذ أنه يمكن إنتاجها محليا علاوة على أنها تفضله فى إطالة فترة الخزن وتمنع انفصال الزيت .

(حـ) توفير كميات كافية من السمسم لسد حاجة هذه الصناعة منه ، وبذلك يمكن زيادة إنتاج الحلاوة الطحينية من ٢٤ ألف طن فى العام إلى ٤٠ ألف طن وهى القدرة الإنتاجية الكاملة للمصانع الحالية ، فيزيد المستهلك منها ويصدر الفائض إلى الخارج .

٣ — تعتبر الأعجنة الغذائية من الصناعات المتقدمة فى مصر ، وتصل قدرة مصانعها إلى ٦١ ألف طن ، بينما المستغل منها لا يزيد عن ١٦ ألف طن ، وبعد أن خفضت وزارة التموين سعر الدقيق الفاخر ، وساوته بسعر الدقيق العادى يمكن الوصول بالقدرة الإنتاجية للمصانع إلى طاقتها الكاملة . ويستتبع ذلك خفض ثمن المكرونة إلى الحد الذى يشجع الطبقات الفقيرة على استهلاكها بجانب الأرز الذى يعتبر المنافس الأول .

وإذا عممت وزارة التموين على تيسير استيراد دقيق السميد والقمح الصلد بالكميات التى تسمح بتشغيل المصانع بالقدرة الإنتاجية الكافية فإنه يمكن تحسين

صفات المكرونة وتصدير فائض هذه الصناعة إلى الخارج .

٤ — التوسع فى صناعة الصلصة ومنتجاتها ، والخضر المحفوظة لكفاية حاجة البلاد وإعداد فائض للتصدير ، وذلك باستغلال الطاقة الإنتاجية الكاملة للمصانع الحالية ، وتشغيل مصنعى أدفينا ومؤسسة مديرية التحرير ، ويقتضى ذلك زراعة المساحات اللازمة من الخضر فى المناطق المحيطة بالمصانع .

٥ — توفير العبوات الزجاجية للبيرة والنبيذ اللذين لقيا سوقاً رائجة فى الخارج ، وتيسير إجراءات التصدير .

رابعاً : صناعات لا يغطى إنتاجها المحلى الاستهلاك ، مثل زيت بذرة القطن ، والمسلى النباتى ، والعسل النحل ، والألبان ومنتجاتها ، والأسماك ومنتجاتها ، وترى الوزارة بصددها :

١ — تهيئة وسائل تشغيل المعاصر الحالية بكامل قوتها الإنتاجية التى تبلغ ١٢ مليون إردب بذرة تنتج ٢٩٠ ألف طن زيت لا يستغل منها الآن سوى ما بين ٤,٥ و ٥,٥ مليون إردب تنتج ٨٠ ألف طن ، وهذا يضطرها إلى استيراد نحو ٤٠,٠٠٠ طن على صورة زيوت نباتية أو حيوانية أو بذور نباتية زهيدة السعر للعصير .

وهذا العجز فى حاجة البلاد إلى الزيوت النباتية يقضى بنقل بعض المصانع إلى مناطق منعزلة كالسويس أو غرب الإسكندرية وإعادة تركيبها وتشغيلها لعصر البذور التى يصرح باستيرادها .

على أنه يجب الأخذ بالأحوط فى تدبير حاجة البلاد محلياً من الزيوت ، وذلك بتشجيع زراعة الحاصلات الزيتية كالقرطم ، والكتان ، والسمسم ، والفول السودانى مع اتخاذ الإجراءات التالية :

(ا) إدخال طريقة فصل الزيت بالطرد المركزى ، وبذلك تمكن زيادة إنتاج الزيت الصالح للأكل بمقدار ٣ آلاف طن قيمتها حوالى ٤٠٠ ألف جنيه ، مع استعمال المذيبات العضوية لخفض نسبة الزيت المتبقى فى الكسب إلى ١ ٪ بدلا من ٥ ٪ وبذلك يمكن الحصول على ٢٠ ألف طن من زيت الطعام قيمتها ٢,٥ مليون جنيه .

(ب) استغلال المخلفات الزراعية المحتوية على زيوت وأهمها رجيع الكون الذى تبلغ كميته ٧٠ ألف طن سنوياً يمكن أن تنتج حوالى ٤ آلاف طن من الزيت قيمتها ٥٠ ألف جنيه ، وذلك باستخلاص الزيت بالمذيبات العضوية واستعمال المتخلف من رجيع الكون فى الأعلاف المصنعة بدلا من استعماله دون استخلاص هذه النسبة العالية من الزيوت .

٢ — العمل على إنتاج المسلى الصناعى لهبوط أسعاره عن المسلى البلدى وشدة الإقبال عليه ، إذ أن جزءاً كبيراً من القدرة الإنتاجية للمصانع القائمة بالبلاد معطل بسبب عدم توافر الخامات وأهمها بذرة القطن .

٣ — الاستغناء عن الوارد من الأسماك المحفوظة باستعمال طرق الصيد الحديثة وارتياد أماكن جديدة للصيد ، لأن مصر تستورد سنوياً حوالى ١٥ ألف طن من الأسماك المحفوظة فى العلب بالتمليح أو بالتدخين والتجفيف تربو قيمتها على ١,٥ مليون جنيه ويمكن اتخاذ الإجراءات التالية :

(ا) تمليح جزء من الأسماك المصيدة وتجفيفه للاستعاضة به عن الأسماك المجففة الواردة من الخارج .

(ب) إقامة مصنع لحفظ السردين فى منطقة البرج بدمياط ، لإنتاج ٢,٥ مليون علبة سنوياً يلزمها ٥٠٠ طن من السردين .

(حـ) تصنيع الأسماك بالغردقة وتقطير واستخراج زيت كبد القرش وتجفيف الأسماك وطحنها لصنع أغذية للدواجن من الأسماك غير الصالحة للاستهلاك ومن بقايا أسماك الحفظ .

(د) إنشاء مصنعين لتجميد الجمبرى بالأسكندرية وبور سعيد ، وبخاصة بعد أن ثبت نجاح هذه الصناعة فى مصر للتصدير ، وكثرة الطلب عليها فى الأسواق الأوربية .

٤ — تستورد البلاد من الألبان ومنتجاتها ما تربو قيمته على مليون ونصف من الجنيهات رغم أن صناعتها تحتل مكاناً أساسياً فى القطاع الزراعى ، إذ بلغت كمية اللبن الناتج فى عام ١٩٥٦ نحو ١,٥ مليون طن قيمتها حوالى ٤٦ مليونا من الجنيهات .

وللنهوض بصناعة الألبان وضمانا لفائدة صغار المنتجين الذين يمتلكون ٨٠٪ من مجموع الماشية يلزم اتخاذ الخطوات التالية إلى جانب الاهتمام بتحسين المواشى المصرية وتخصيصها للغرض الأصلى منها ، وما يتبع ذلك من زيادة فى كميات الألبان الناتجة :

(ا) إعفاء المنتجين من مشقة تصنيع الألبان وتسويقها وبيعها بأسعار زهيدة ، وذلك بإنشاء مراكز لتجميع وتبريد اللبن على غرار ما تقوم به اللجنة العليا للوحدات المجمعة والإصلاح الزراعى .

(ب) قصر تصنيع الألبان على المصانع السبعة المركزية التى قررت وزارة الصناعة إنشاءها فى المنصورة وطنطا وشبين الكوم والمنيا والفيوم والاسماعيلية وإيتاى البارود . وهذه المصانع لا تتجاوز تكلفتها قيمة ما تستورده البلاد سنوياً من منتجات الألبان .

(حـ) تركيز صناعة الجبن البيضاء والجافة فى مدينة دمياط فى مصنع أو مصنعين سعتها الإنتاجية ١٠٠ طن يومياً من اللبن .

(د) العمل على توفير إمكانيات صناعة الجبن المعامل (بروسس) للتوسع فى صناعتها بانتشارها ، نظراً لما تمتاز به من احتمال للحفظ الطويل ودرجات الحرارة المرتفعة .

(هـ) اشتراك الوزارة فى توجيه السياسة التصنيعية والتموينية للألبان ومنتجاتها .

(و) الاستفادة بخبرة بعض الفنيين الأجانب المتخصصين فى صناعة الجبن الجاف ، وذلك بعد إنشاء المصانع المقترحة لهذه الصناعة .

خامساً : صناعات ذات مستقبل للتصدير ، مثل تعبئة الفواكه والخضر الطازجة ، وعصير الليمون ، والبرتقال المركز المجمد ، والنباتات الطبية والعطرية .

المصانع والشركات الحالية :

للنهوض بالمصانع القائمة الآن والوصول إلى أقصى طاقتها الإنتاجية كان من الضرورى تذليل العقبات التى تقف دون إنتاجها الكامل وهى :

١ — عدم توافر المواد الخام الكافية اللازمة للصناعة من حيث الكمية والنوع والثمن ، وهذا يسبب توقف المصانع فى كثير من الحالات عن متابعة الإنتاج ، ويرفع تكاليف الإنتاج نتيجة لشراء الخامات بأسعار مرتفعة .

٢ — عدم توافر العبوات وأهمها العلب الصفيح ، وهى العامل الأساسى فى الحد من تنشيط صناعة الحفظ وازدهارها ، وستظل هذه العقبة قائمة إلى أنه يتيسر توفير ألواح الصفيح عن طريق تنظيم الاستيراد ، إما بواسطة الحكومة أو بواسطة المؤسسات التى تعهد إليها الحكومة بذلك ، لإمكان توزيعها على المصانع بأسعار معقولة وفى حدود الطاقة الإنتاجية لكل مصنع إلى أن تتمكن مصانع الحديد والصلب من إنتاج ألواح الصفيح محليا .

٣ — عدم توافر السكر للمصانع بالكميات والأسعار المناسبة لصنع المنتجات السكرية كالمربات والشيكولاته ، ويحول دون استيراد لب الفاكهة وتصنيعه محليا وبأسعار زهيدة ، وهو ما يضطر البلاد إلى استيراد المنتجات السكرية بأسعار مرتفعة ، كما يحول عدم توفر السكر دون الإفادة من الفاكهة المرفوضة فى الموانىء المصرية بسبب إصابتها بالآفات الممنوع دخولها إلى البلاد ، إذ يمكن تصنيعها جزئيا داخل الدائرة الجمركية بما يكفل تنفيذ اشتراطات الحجر الزراعى ثم توزيعها بأسعار رخيصة على مصانع المربيات والحلوى داخل البلاد .

٤ — عدم رواج المنتجات المحلية فى السوق الداخلية والخارجية بسبب الضرائب والرسوم المفروضة فى حين أن بعض الدول تقوم بتشجيع الإنتاج والتصدير بمنح السلفيات والقروض والمساعدات المالية للمنتجين بما يكفل لهم الربح المعتدل دون زيادة فى تكاليف الإنتاج أو أسعار البيع حتى تقوى المنتجات على مواجهة المنافسة المحلية والدولية .

٥ — انعدام وسائل الدعاية للمنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية حتى تلك التى تقبل على المنتجات المصرية . ومن الواجب القيام بعمل دعاية واسعة بإنشاء مكاتب تختص بهذه الدعاية ، وذلك بجانب ما تقوم به الهيئات التمثيلية المصرية بالخارج .

المشروعات المقترحة :

تنقسم المشروعات التى تقترحها الوزارة إلى قسمين :

أولا : مشروعات تقوم بها وزارة الزراعة وتبلغ تكاليف إنشائها ٢١٣,٤٨٠ جنيها فى مدة خمس سنوات يخص السنة الأولى منها ٣١,٤٠٠ جنيه .

١ — مصنع تجفيف العنب البناتى :

يمكن إنشاؤه بمديرية البحيرة أو بمديرية التحرير ، وهما المنطقتان اللتان يهدف مشروع التوسع الزراعى إلى تركيز زراعة العنب فيهما فى حدود ٢٥,٠٠٠ جنيه وذلك لإنتاج حوالى ٢٠٠٠ طن من الزبيب سنويا ، وهذا القدر يعادل ما تستورده مصر من هذه السلعة ، وهذه الكمية تنتج حوالى ٨٠٠٠ طن من العنب الطازج من مساحة قدرها نحو ٢٠٠٠ فدان .

٢ — مصنع استخراج زيت الزيتون :

ترى الوزارة إنشاء هذا المصنع بمنطقة كوم أوشيم ويكون إنشاؤه بعد إتمام مشروع التوسع فى زراعة الزيتون الذى ستقوم به الوزارة فى هذه المنطقة . والقدرة الإنتاجية لهذا المصنع فى حدود ٥٠٠ طن فى الموسم ، وهذه الكمية تنتج من نحو ٥٠٠ فدان ، ويتكلف المصنع حوالى ٢٥,٠٠٠ جنيه ، وإنتاجه السنوى فى حدود متوسط المستورد من زيت الزيتون فى الثلاث سنوات الأخيرة مع مراعاة أن المساحة المقترحة زراعتها تكون من الأصناف الخاصة باستخراج الزيت .

٣ — معمل تجريبى لبحوث الألبان ومنتجاتها :

يتكلف هذا المعمل نحو ٨٠,٠٠٠ جنيه وتكون مهمته القيام بالدراسات العلمية التى تتطلبها الصناعة وحل المشاكل الفنية التى قد تعترضها .

٤ — ضرورة تدعيم الجهاز الفنى الخاص بالبحوث الصناعية الغذائية النباتية والحيوانية عن طريق إيفاد البعثات العلمية والعملية للتخصص فى صناعة حفظ

الفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية ومنتجات الأسماك والألبان ، والتخصص فى الكيمياء الغذائية والبكتريولوجيا .

ويتكلف ذلك خلال الخمس سنوات المقبلة مبلغ ٣٩,٤٠٠ جنيه .

٥ — استكمال معامل بحوث الصناعات الزراعية وتزويدها بالأجهزة الحديثة حتى يمكن الاضطلاع بالمهام المزمعة إناطتها بها .

ويتكلف ذلك مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه فى خلال خمس سنوات .

٦ — إقامة مشروع للتدريب المهنى للعمال ورؤسائهم لتوفير العمال المدربين على أحدث وسائل تصنيع مختلف الصناعات الغذائية للمصانع القائمة والمقترح إنشاؤها.

ويتكلف هذا المشروع ١٥,٠٠٠ جنيه فى الخمس سنوات القادمة .

٧ — معمل لاستخلاص الخلاصات الطبية والعطرية :

يجدر إنشاء هذا المعمل بالمنطقة التى تنفذ الوزارة بها مشروع زراعة النباتات الطبية والعطرية ، ويبدأ بانشائه فى الوقت الذى تتم فيه زراعة مقطوعية هذا المصنع من مختلف النباتات الطبية والعطرية التى يمكن الحصول عليها من زراعة ٥٠٠ فدان ويكون تشغيله طول العام ، ويتكلف حوالى ١٩,٠٨٠ جنيها خلال خمس سنوات .

وإنتاج هذا المصنع سيغطى جزءا كبيرا من المستورد لبعض الخلاصات .

ثانياً : مشروعات توصى الوزارة بإنشائها بواسطة الشركات أو الجمعيات التعاونية :

١ — دور التعبئة :

تنشأ داران إحداهما لتعبئة الفاكهة فى منطقة تركيزها ، وأخرى لتعبئة الخضر فى منطقة تركيزها أيضاً . وتقوم بإنشائها إحدى الشركات أو الجمعيات التعاونية لمنتجى الخضر والفاكهة بتلك المناطق . ويتكلف إنشاء الوحدة وتشغيلها نحو ١٠٠,٠٠٠ جنيه ويخصص جميع إنتاجها للتصدير .

٢ — مصنع علب الصفيح بمديرية التحرير :

ترى الوزارة استكمال أجهزة مصنع العلب الصفيح بمديرية التحرير بحيث

يتسنى له إنتاج العلب بكافة أحجامها ، إذ أنه مهيأ الآن لإنتاج العلب الصغيرة التى أكبرها سعتها كيلو جرام واحد .

٣ — مصنع لتجفيف الأسماك وتمليحها :

توصى الوزارة بإنشاء هذا المصنع بمنطقة البحر الأحمر ، على أن تقوم بإنشائه إحدى الشركات ، ويتكلف حوالى ١٠,٠٠٠ جنيه ، وإنتاجه فى حدود ما تستورده البلاد من الأسماك المملحة والمجففة .

٤ — مصنع حفظ الأسماك واستخراج الزيوت وعمل الثلج :

توصى الوزارة بإنشاء هذا المصـــنع بمنطقة الغردقة ، ويتكلف حوالى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، ويتضمن هذا المبلغ تكاليف إنشاء مصانع الحفظ واستخراج الزيوت وعمل الثلج وأسطول الصيد المكون من ثمانى مراكب وسيارات تبريد ، وتغطى كميات إنتاج هذه المصانع استهلاك البلاد من الأسماك المحفوظة والزيوت المستخرجة من الأسماك .